Royaume du Maroc

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

الميـزانـية الاقتصـاديـة الاستشرافيـة 2010

يونيه 2009

فهـــرس

ملخـــــــص ..... - 2 -

1-المحيط الدولي..... - 5 -

1-1-النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الاقتصادية الكبرى ..... - 6 -

1-2- تطور أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية ..... - 11 -

2-النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2009..... - 12 -

2-1- الأنشطة غير الفلاحية..... - 12 -

2-2-القطاع الأولي ..... - 16 -

2-3-تطور مكونات الناتج الداخلي الإجمالي ..... - 17 -

3-الآفاق الاقتصادية الوطنية خلال سنة 2010 ..... - 18 -

3-1-الفرضيات المعتمدة في التوقعات ..... - 18 -

3-2-النمو الاقتصادي خلال سنة 2010..... - 19 -

3-3- مكونات الناتج الداخلي الإجمالي ..... - 23 -

3-4-الدخل الوطني وحساب الادخار-الاستثمار ..... - 25 -

4- توزيع القيمة المضافة والدخل حسب المتعاملين الاقتصاديين..... - 26 -

5- سوق الشغل ..... - 29 -

الملحقات..... - 33 -

ملخـــــــص

تقوم المندوبية السامية للتخطيط، خلال شهر يونيو من كل سنة، قبيل انطلاق الأشغال التحضيرية للقانون المالي، بإصدار الميزانية الاقتصادية الاستشرافية، التي تقدم تقديرات نمو الاقتصاد الوطني للسنة الجارية وتوقعاته خلال السنة المقبلة.

وقد أعدت هذه الميزانية الاقتصادية على أساس فرضيات تطور المحيط الدولي والوضعية الاقتصادية الداخلية، حيث اعتمدت بالنسبة للاقتصاد العالمي انتعاشا طفيفا يناهز 1,9% سنة 2010، بعد الركود الحاد الذي يميزه خلال سنة 2009 والذي سيفرز تراجعا للنشاط الاقتصادي ب 1,3%. وسيرتفع متوسط سعر البترول، ليصل إلى 62,5 دولار للبرميل سنة 2010 عوض 52 دولارا المقدرة سنة 2009. كما ستعرف أسعار المواد الأولية الأخرى ارتفاعا بحوالي 4,4%، وذلك بعد انخفاضها ب 28% خلال سنة 2009. ومن جهتها، ستعرف العملة الأوربية، اليورو، انخفاضا لقيمتها مقابل الدولار من 1,5 سنة 2008 إلى 1,26 سنتي 2009 و2010.

وفي هذا السياق، من المتوقع أن تسجل التجارة العالمية خلال سنة 2010 منحا تصاعديا، حيث ستتحسن ب 0,6% عوض تراجع بحوالي 11% سنة 2009. وبذلك، سيعرف الطلب العالمي الموجه نحو المغرب ارتفاعا بنسبة 2 %، بعد الانخفاض الحاد المقدر ب 7% سنة 2009. وستعرف كذلك، مداخيل السياحة الدولية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، نوعا من الاستقرار سنة 2010 عوض التراجع الكبير سنة 2009 الذي يقدر على التوالي ب 18% و15%.

وبخصوص الوضعية الاقتصادية الوطنية، تعتمد التوقعات لسنة 2010، في انتظار تهيئ القانون المالي للسنة المقبلة، على فرضية نهج نفس السياسة المالية العمومية لسنة 2009، خاصة المتعلقة بنفقات الاستثمار والأجور ودعم الأسعار.

وأخذا بعين الاعتبار لآثار مواصلة إنجاز مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية المبرمجة في إطار استراتيجيات التنمية القطاعية، تعتمد هذه التوقعات كذلك، على سيناريو متوسط بالنسبة لإنتاج الحبوب يناهز 60 مليون قنطار، بالإضافة إلى تعزيز النتائج الإيجابية للمكونات الأخرى للنشاط الفلاحي.

وعلى أساس هذه الفرضيات، سيعرف النمو الاقتصادي الوطني سنة 2009 ارتفاعا ب 5,3% عوض 5,6% سنة 2008. وستسجل الأنشطة غير الفلاحية أقل وتيرة نمو منذ عقد من الزمن، أي 2,3% عوض 5 % كمتوسط سنوي خلال الفترة 2000-2008، في حين أن القيمة المضافة للقطاع الأولي سترتفع بحوالي 25,2% سنة 2009 عوض 16,6% بناء على النتائج الجيدة للموسم الفلاحي 2008-2009.

وسيواصل النمو الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2009 استفادته من دينامية الطلب الداخلي الذي سيعرف، رغم تباطؤه، نموا بالحجم بنسبة 5,9% عوض 10% سنة 2008. كما سيتعزز هذا النمو بالتحكم في ارتفاع الأسعار[1]، الذي لن يتجاوز 2,5% عوض 5,9% سنة 2008. ومن جهتها، ستعرف التجارة الخارجية تحسنا في مساهمتها في النمو لتصل 1,5- نقطة سنة 2009، بعد أن بلغت 5,3- نقطة سنة 2008. ومع ذلك فإن، عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات سيسجل تفاقما لينتقل من 5,4% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2008 إلى 5,7% سنة 2009.

وسيعرف الاقتصاد الوطني، خلال سنة 2010، نموا طفيفا ب 2,4%. وستسجل القيمة المضافة للقطاع الأولي انخفاضا بحوالي 5%، في حين أن القطاعات غير الفلاحية سترتفع ب 3,9% عوض 2,3% سنة 2009. وسيتميز الطلب الداخلي، باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الوطني منذ سنة 2000، بتراجع في وتيرة نموه، حيث سينتقل من 5,9% سنة 2009 بالحجم إلى 3,1% سنة 2010، في حين سيتم التحكم في نسبة التضخم في حدود 2%. وهكذا، ستنتقل مساهمة الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي الوطني من 10,9 نقطة سنة 2008 إلى 6,7 نقطة سنة 2009 ثم إلى 3,4 نقطة فقط سنة

[1] المقاس بتطور السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي

2010. وبخصوص المبادلات الخارجية، فإنها ستواصل التراجع في مساهمتها السلبية في النمو الاقتصادي، لتنتقل من 1,5- نقطة سنة 2009 إلى حوالي 1- نقطة سنة 2010. غير أن عجز الحساب الجاري الخارجي سيتفاقم ليصل إلى 6,4% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2010.

وبناءا على هذه التوقعات، يتضح من خلال توزيع القيمة المضافة حسب القطاعات المؤسساتية، أن حصة القيمة المضافة للأسر (باحتساب المقاولين الفرديين) اتخذت منحا تنازليا منذ سنة 1998، منتقلة من 41,7% سنة 1998 إلى 36% سنة 2009 وإلى 35,1% سنة 2010. في المقابل، ستنتقل حصة المقاولات من 43% سنة 1998 إلى 47,4% سنة 2009 وإلى48,7% سنة 2010. وبالنسبة لحصة الإدارات العمومية، فإنها ستستقر في حدود 16% من إجمالي القيمة المضافة سنتي 2009 و2010 عوض 17 %كمتوسط سنوي للفترة 1998-2008.

كما تبرز هذه الأفاق الاقتصادية الوطنية، كذلك، تباطؤا في إحداث مناصب الشغل خلال سنتي 2009 و2010. وأخذا بعين الاعتبار تطور السكان النشيطون، فإن البطالة ستعرف ارتفاعا، حيث من المتوقع أن يبلغ معدلها 10,2% سنة 2009 و10,5% سنة 2010 عوض 9,6% المسجلة سنة 2008.

1- المحيط الدولي

سيعرف الاقتصاد العالمي خلال سنة 2010، حسب التوقعات الاقتصادية الجديدة الصادرة ربيع[2] السنة الحالية، انتعاشا طفيفا ب 1,9%، بعد فترة من الركود الحاد سنة 2009، تتسم بانخفاض في النمو الاقتصادي ب 1,3% عوض ارتفاع ب 3,2% سنة 2008.

وستسجل اقتصاديات الدول المتقدمة سنة 2009 نتائج عكسية، حيث سينخفض نموها ب 3,8%، في حين ستعرف اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية تراجعا ملحوظا، مما سيؤدي إلى اختلال في التوازنات الداخلية والخارجية. وستعرف معظم الدول، خاصة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تفاقما في عجز ميزان الأداءات والمالية العمومية. كما ستسجل مؤشرات المديونية والبطالة منحا تصاعديا.

ولتصحيح وضعيتها الاقتصادية، اتخذت العديد من الدول مجموعة من التدابير الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق استقرار في الأسواق المالية وإلى تحفيز الطلب على السلع والخدمات وإلى النهوض بأنشطة أسواق الشغل. وتهم هذه التدابير المحاور الأربعة التالية:

- تدخل الدولة في الأسواق المالية، عبر ضخ رؤوس الأموال الضرورية لدعم مؤسسات الاقتراض وتمكينها من مواصلة تقديم القروض، بالإضافة إلى معالجة الأصول البنكية المتأثرة بالأزمة ؛

- تخفيض معدلات الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية إلى مستويات قريبة من الصفر، وذلك في إطار تليين السياسات النقدية، للنهوض بالطلب الإجمالي ومحاربة تراجع الأسعار؛

[2] حسب الآفاق الاقتصادية الصادرة خلال ربيع 2009 من طرف صندوق النقد الدولي واللجنة الأوربية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ولجنة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و البنك الدولي.

- النهوض بالنشاط الاقتصادي عبر تدابير السياسة المالية العمومية في الدول التي لاتزال تتوفر على موارد إضافية، باعتماد الرفع من نفقات الاستثمار العمومي ومنح الحوافز الضريبية للأسر والمقاولات؛

- تطبيق سياسات فعالة في ميادين الشغل والتضامن الاجتماعي، للحيلولة دون تحول البطالة المرتفعة من ظاهرة ظرفية إلى هيكلية. ويتعلق الأمر، خاصة بالإعانات العمومية المقدمة إلى المقاولات لتتمكن من الحفاظ على مواردها البشرية وبتقوية شبكة الحماية الاجتماعية لصالح الفئات الهشة.

وتسعى مخططات الإنعاش المتبعة إلى إعادة الثقة في النظام المالي العالمي وإلى تعبئة رؤوس الأموال لصالح الأنشطة المتضررة من الركود الاقتصادي. وفي هذه الظروف، تشير توقعات المؤسسات الدولية إلى انتعاش تدريجي لديناميكية النشاط الاقتصادي العالمي ابتدءا من سنة 2010، خاصة في اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية.

1 - 1 - النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الاقتصادية الكبرى

من المتوقع أن تساهم اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية، بشكل كبير، في الانتعاش الذي سيعرفه الاقتصاد العالمي سنة 2010، في حين ستسجل اقتصاديات الدول المتقدمة استقرارا خلال سنة 2010، بعد الركود المقدر سنة 2009.

ويتضح من خلال تتبع نشاط المناطق الاقتصادية الكبرى أن الأزمة المالية أثرت سلبا على المستوى الماكرواقتصادي للدول الصناعية، مما انعكس على تطور التجارة العالمية والأسعار.

المبيان رقم 1

تأثر الاقتصاد العالمي بالركود الذي يعرفه اقتصاديات الدول المتقدمة خلال سنة 2009، لكنه سيستفيد من ارتفاع نمو اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية بحوالي 4 % سنة 2010

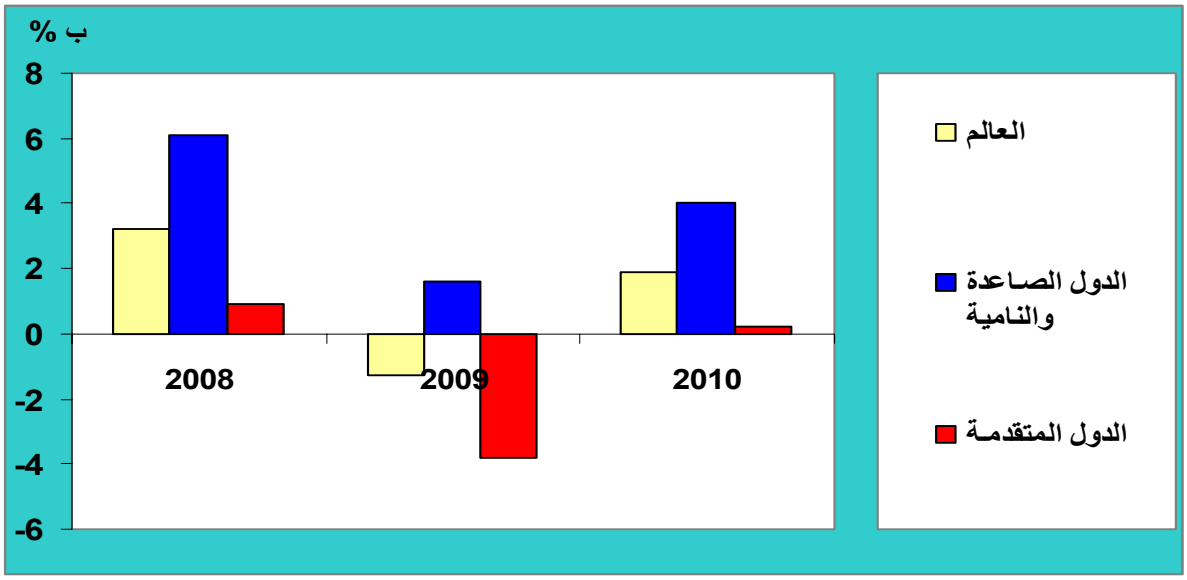

➢ الولايات المتحدة الأمريكية

من المنتظر أن يسجل الاقتصاد الأميركي، الذي يعرف منذ نهاية 2008 ركودا حادا، نموا سالبا بحوالي 2,8% سنة 2009، قبل أن يستقر سنة 2010. وقد أدت الأزمة المالية التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقلبات بالأسواق المالية، مما أدى إلى تقليص إمكانيات التمويل لفائدة الأسر والمقاولات، رغم التراجع الكبير في معدلات الفائدة.

وبالفعل، أدت مخططات الإنعاش إلى استقرار الأنشطة المالية وإلى تجنب تفاقم وضعية الاقتصاد الحقيقي، رغم أن وقعها الايجابي على النمو الاقتصادي لن تظهر إلا بداية سنة 2010. وهكذا، سيفرز الطلب الداخلي الأمريكي سنة 2009، مساهمة سلبية تقدر ب 2,9 نقطة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، غير أنه سيسجل خلال سنة 2010 مساهمة إيجابية بحوالي نقطة واحدة. ويمكن تفسير تباطؤ الطلب الداخلي بانخفاض استهلاك الأسر ب 2% سنة 2009.

وقد تعرضت ثروة الأسر الأمريكية لخسائر فادحة، نتيجة انهيار أسعار الأسهم وأسعار العقارات، مما دفع بهم إلى تعزيز الادخار على حساب الاستهلاك، حيث من المتوقع أن ينتقل معدل ادخار الأسر من 4,7% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح سنة 2008 إلى 9,3% سنة 2009 وإلى 11,9% سنة 2010. ومن جهته سيتأثر الاستثمار الخام بشكل ملحوظ ليسجل، لأول مرة انخفاضا كبيرا ب 12,1% سنة 2009، قبل ارتفاعه المرتقب خلال سنة 2010 بحوالي 3,6%.

وستفرز المبادلات الخارجية مساهمة سلبية طفيفة ب 0,1 نقطة في النمو سنة 2009، نتيجة انخفاض كل من الصادرات ب 14% والواردات ب 10,7% مقارنة مع سنة 2008، فيما يتوقع أن تسجل هذه المساهمة زيادة طفيفة سنة 2010.

وإجمالا، ستؤدي الأزمة الاقتصادية خلال سنتي 2009 و2010 إلى تفاقم العجز الداخلي والخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي إلى تدهور أنشطة سوق الشغل. وهكذا، سينتقل معدل البطالة من5,8% سنة 2008 إلى 8,9% سنة 2009 ثم إلى حوالي 11% سنة 2010. وبالمثل، سينتقل عجز الميزانية من حوالي 5,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2008 إلى 12,2% سنة 2009 ليصل إلى 14,2% سنة 2010. وسيؤدي تمويل هذا العجز إلى تفاقم الدين العمومي، الذي سيبلغ معدله 91,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 عوض 77,7% سنة 2009 و64,7% سنة 2008.

- **اليابان**

باعتباره بلدا صناعيا شديد الارتباط باقتصاديات الدول الغربية، يمر اليابان بأكبر انكماش اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية. وسيعرف النمو الاقتصادي، رغم مخططات الإنعاش، تراجعا ملحوظا مقارنة مع الانخفاض الذي ستسجله اقتصاديات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أي بنسبة -6,2% سنة 2009، قبل استقراره المتوقع خلال سنة 2010.

ويعزى تدهور الوضعية الاقتصادية خلال سنة 2009 إلى تراجع حجم الصادرات ب 26,4% والاستثمار الخام ب 10,5%، وإلى انخفاض استهلاك الأسر ب 1,4% بالمقارنة مع سنة 2008. وستتأثر الصادرات اليابانية، التي تعتبر قاطرة النمو الاقتصادي بتراجع الطلب العالمي وبارتفاع العملة اليابانية، الين، بحوالي 25%.

- **منطقة اليورو**

تبرز الآفاق الاقتصادية العالمية انخفاضا ملحوظا للنمو بمنطقة اليورو،الشريك الرئيسي للمغرب، بحوالي 4,2% سنة 2009 عوض ارتفاع ب 1% سنة 2008، مما سيؤدي إلى صعوبة تسجيل انتعاش اقتصادي خلال سنة 2010. وستؤثر الأزمة المالية العالمية على جميع محركات النمو في منطقة اليورو، سواء على مستوى الطلب الداخلي الذي سيتراجع ب 2,7% أو على مستوى الطلب الخارجي الذي سينخفض ب 1,3% سنة 2009.

وبذلك، ستتأثر الأنشطة الاقتصادية بتشديد شروط التمويل وانخفاض أسعار الأسهم والانكماش الكبير للتجارة الخارجية (-12,3% بالنسبة للواردات من السلع والخدمات بالحجم و-14,8% بالنسبة للصادرات). غير أن مخططات الإنعاش التي انطلقت بداية 2009، ستمكن من تحقيق استقرار في الأسواق المالية وبالتالي تجنب زيادة الانكماش في النشاط الاقتصادي.

وعموما، سيؤدي الركود الاقتصادي بمنطقة اليورو إلى ارتفاع معدل البطالة، الذي سينتقل من 7,5% سنة 2008 إلى 10,1% سنة 2009 ثم إلى 11,7% خلال سنة 2010. وسينتقل عجز الميزانية، الذي ينبغي ألا يتجاوز 3 % من الناتج الداخلي الإجمالي حسب ميثاق الاستقرار والنمو، من 1,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2008 إلى 5,3% سنة 2009 ثم إلى 6,5% خلال سنة 2010. موازاة مع ذلك، سيفرز الرصيد الجاري للمبادلات الخارجية عجزا في التمويل يمثل 1,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2009 و 1,3% سنة 2010 عوض 0,7% خلال سنة 2008.

المبيان رقم 2

تأثير الأزمة المالية على الإطار الماكرواقتصادي بمنطقة اليورو

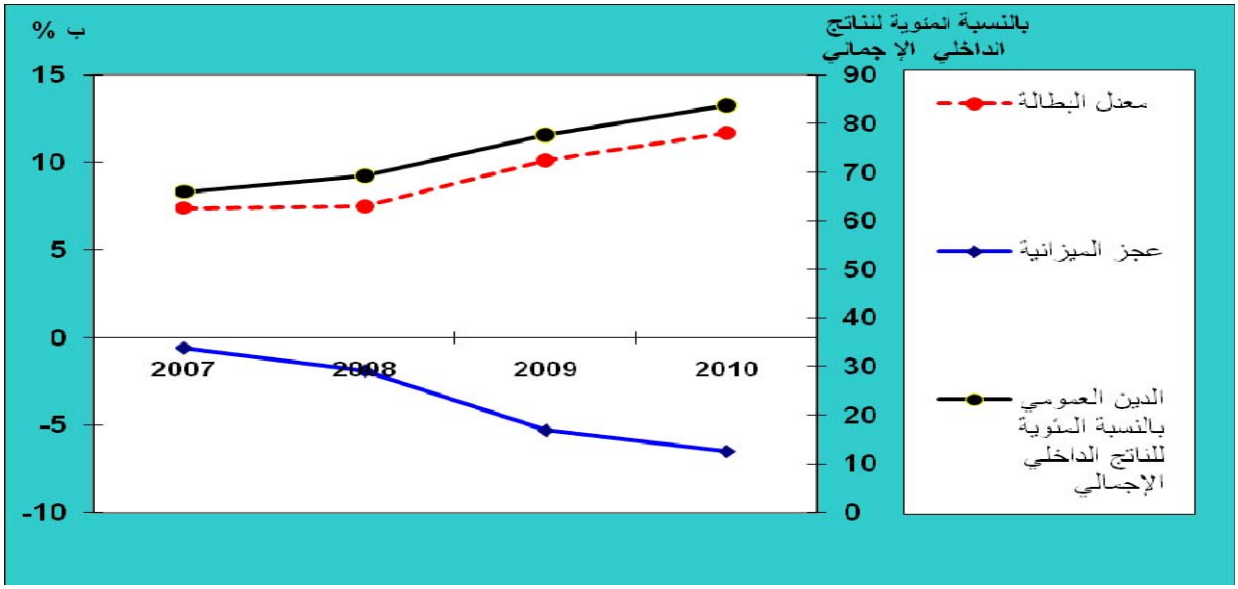

➢ اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية

ستعرف اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية سنة 2009 تراجعا ملحوظا، لتسجل أدنى وتيرة نمو لها منذ عدة سنوات، أي بحوالي 1,6% عوض 8% كمتوسط سنوي خلال السنوات الأخيرة. وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تراجع كبير للطلب الخارجي الموجه نحو هذه البلدان، نتيجة انخفاض حاد للتجارة العالمية بنسبة 11% وتراجع حركة تدفقات رؤوس الأموال، ارتباطا بعدم استقرار الأسواق المالية.

وخلال سنة 2010، من المنتظر أن تسجل هذه الاقتصاديات انتعاشا بوتيرة نمو تقدر ب 4%، التي ستستفيد من بروز دور الطلب الداخلي (الاستهلاك والاستثمار) كمحرك جديد للنمو خلال هذه الفترة التي تتسم بانخفاض الصادرات خاصة تلك الموجهة نحو الدول المتقدمة.

1-2- تطور أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية

تبعا للتراجع السريع للنمو الاقتصادي العالمي أواخر 2008 وبداية سنة 2009، عرفت أسعار المواد الأولية منحا تنازليا، نتيجة انخفاض الطلب الإجمالي على البترول وغيره من المنتجات الغذائية والمعدنية. وسجل مؤشر الأسعار حسب صندوق النقد الدولي انخفاضا ب 55% نهاية دجنبر 2008، بالمقارنة مع المستوى المرتفع الذي بلغه خلال شهر يوليوز 2008.

لكن توقعات لسنتي 2009 و2010، تبين ارتفاع متوسط سعر البترول الخام من 52 دولارا للبرميل سنة 2009 إلى 62,5 دولارا للبرميل سنة 2010، عوض 97 دولار المسجلة خلال سنة 2008. كما سترتفع أسعار المواد غير الطاقية بنسبة 4,4% عوض انخفاض ب 28% سنة 2009. وبالإضافة إلى ذلك، ستستقر قيمة اليورو مقابل الدولار عند مستوى 1,26 مما يدل على أن نشاط أسواق الصرف لن يؤثر على تطور الأسعار في الأسواق العالمية، كما هو الشأن خلال سنتي 2007 و2008.

فيما يتعلق بأسعار الاستهلاك، فإنها ستتراجع ب 0,2% سنة 2009 في الدول المتقدمة، قبل أن تعرف زيادة طفيفة ب 0,3% سنة 2010، في حين أن البلدان الصاعدة والنامية ستستفيد من تباطؤ التضخم الذي سينتقل من 5,7% سنة 2009 إلى 4,7% سنة 2010 عوض 9,3% سنة 2008.

2- النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2009

عرف النمو الاقتصادي الوطني، المتوقع لسنة 2009 في حدود6,7% في إطار الميزانية الاقتصادية التوقعية الصادرة خلال شهر يناير الماضي، مراجعة نحو الانخفاض على أساس أشغال تتبع وتحليل الظرفية[3] التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط. وهكذا، سيبلغ النمو الاقتصادي الوطني نسبة 5,3% بتراجع طفيف، نتيجة تباطؤ ملحوظ لنمو الأنشطة غير الفلاحية التي ستسجل وتيرته نسبة أقل من 3% للمرة الأولى منذ سنة 1995، أي ب 2,3% عوض 4,1% خلال سنة 2008. لكن القطاع الأولي سيحقق ارتفاعا مهما في قيمته المضافة ب 25,2% عوض 16,6% سنة 2008.

2-1- الأنشطة غير الفلاحية

يعزى التباطؤ الملحوظ الذي ستعرفه الأنشطة غير الفلاحية، إلى تراجع نمو القطاع الثانوي (المعادن والطاقة والصناعات التحويلية والبناء والأشغال العمومية) بنسبة 1,2% عوض 3,6% سنة 2008 و6,6% سنة 2007، وإلى تواضع نمو القطاع الثالثي الذي سيرتفع بنسبة 3,8% عوض 4,2% سنة 2008 و6,8% خلال سنة2007.

- **تطور أنشطة القطاع الثانوي**

من المرتقب أن تتأثر الصناعات التحويلية وقطاع المعادن، المرتبطة بشكل كبير بتطور الصادرات، بانخفاض الطلب العالمي الموجه نحو المغرب سنة 2009،. وفي المقابل، ستعرف أنشطة الطاقة وقطاع البناء المرتبطة، أساسا، بالطلب الداخلي، تباطؤا خلال سنة 2009.

ومن جهتها، ستواصل الأشغال العمومية تعزيز دورها كمحرك لنمو القطاع الثانوي في ظرفية تتسم بانخفاض الطلب الخارجي، مستفيدة من توسع السياسة المالية العمومية التي تنهجها الدولة خلال سنة 2009.

[3] مذكرات الظرفية الاقتصادية لسنة 2008، الصادرة عن المعهد الوطني للتحليل الظرفية الاقتصادية- المندوبية السامية للتخطيط

وهكذا، ستعرف الصناعات التحويلية تباطؤا حادا، نتيجة تراجع إنتاج صناعات تحويل الفوسفاط والملابس والسلع التجهيزية والسيارات. غير أن الصناعات الغذائية ستسجل ارتفاعا طفيفا، مستفيدة من تحسن الطلب الداخلي الذي سيعوض ولو جزئيا تراجع صادراتها.

أما بالنسبة لقطاع المعادن، فإن قيمته المضافة ستعرف الانخفاض الأول من نوعه، نتيجة تراجع الطلب العالمي على الفوسفاط وتراجع أسعار المعادن الرئيسية التي يصدرها المغرب. وقام المكتب الشريف للفوسفاط بوضع مخطط استراتيجي لتخفيض الإنتاج من أجل تقويم مكانته في الأسواق العالمية.

وأخذا بعين الاعتبار لتباطؤ الطلب الصناعي، خاصة الطلب على الطاقة الكهربائية سيعرف قطاع الطاقة، من جهته، ارتفاعا بوتيرة متواضعة. ومع ذلك، سيستفيد قطاع الطاقة من الزيادة المتوقعة لإنتاج تكرير النفط، الضرورية للرفع من مخزون الطاقة سنة 2009، ومن المستوى المنخفض لأسعار النفط خلال هذه السنة.

وبناء على منجزات سنة 2008 ومعطيات الظرفية بالنسبة للفصل الأول من سنة 2009، يعرف قطاع البناء مرحلة من التباطؤ بالمقارنة مع الديناميكية التي عرفها خلال النصف الأول من سنة 2008. وقد تأثر هذا القطاع، على حد سواء بانخفاض الطلب الداخلي على العقارات، نتيجة ارتفاع أسعار السكن وأيضا بتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب. ومع ذلك، سيواصل قطاع الأشغال العمومية توسعه بمعدلات مرتفعة، مستفيدا من الارتفاع الكبير للاستثمار العمومي ب 24,4% سنة 2009.

المبيان رقم 3

في سياق تراجع الأنشطة غير الفلاحية، سيواصل الاستثمار العمومي دعم الطلب الداخلي

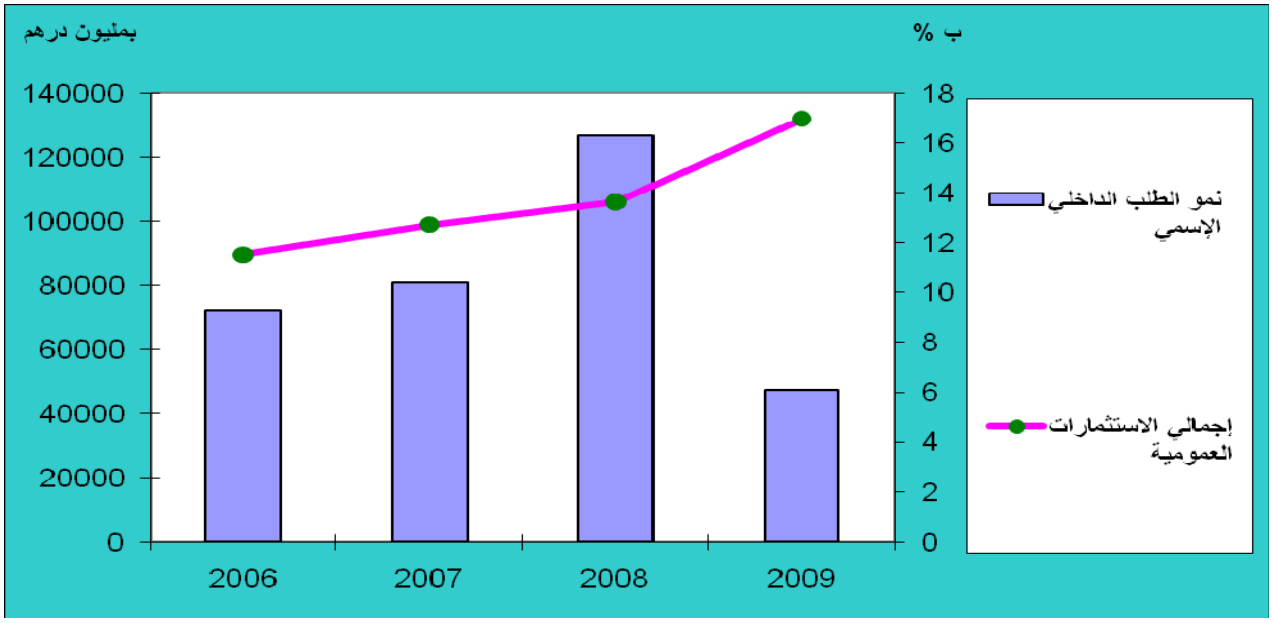

➢ تطور أنشطة القطاع الثالثي

سجلت القيمة المضافة لمعظم أنشطة القطاع الثالثي وتيرة نمو برقمين خلال السنوات الأخيرة. غير أن بعض الخدمات، خاصة المرتبطة بالقطاع السياحي، ستتأثر بانخفاض الطلب العالمي الموجه نحو المغرب. لكنه من المنتظر أن يتحسن نمو هذه الأنشطة عموما، نتيجة ديناميكية التجارة الداخلية والأنشطة المالية والنقل.

وفي هذا السياق، ستعرف السياحة الدولية زيادة متواضعة لعدد السياح الوافدين مقارنة مع سنة 2008. ويعزى ذلك إلى تراجع القدرة الشرائية للأسر في منطقة اليورو، الشريك الرئيسي للمغرب، وإلى الآفاق غير المشجعة للسياحة الدولية خلال سنة 2009. وستسجل المداخيل السياحية المتوقعة سنة 2009 منحا تنازليا بالمقارنة مع ارتفاعات سنتي 2006 و2007.

وستعرف أنشطة النقل، إجمالا، زيادة بوتيرة معتدلة، نظرا لتباطؤ المتوقع في النقل الجوي والنقل البحري والنقل الطرقي الدولي، التي تضررت جميعها بركود اقتصاديات الدول

المتقدمة وتراجع التجارة العالمية. بالمقابل، سيستفيد النقل الطرقي الداخلي من مرونة الطلب المدعم بنمو النشاط الفلاحي وتحسن مداخيل الأسر.

وموازاة مع ذلك، سيستمر تحسن نشاط النقل السككي، مدعما بتوسع الاستثمارات المندرجة في إطار الاتفاقية الموقعة بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية الممتدة لفترة 2005-2009. وهكذا، انتقل عدد المسافرين من 21 مليون سنة 2005 إلى 26,1 مليون سنة 2007 ليصل إلى 27,7 مليون سنة 2008، أي بزيادة ب 10% كمتوسط سنوي. ومن المتوقع أن تتعزز هذه الوتيرة خلال سنة 2009.

سيعرف قطاع البريد والاتصالات سنة 2009، تراجعا طفيفا بالمقارنة مع الارتفاع بحوالي 9% سنة 2008. ويعزى ذلك إلى النتائج المتوسطة لمختلف الفاعلين في هذا القطاع، خاصة اتصالات المغرب، ميدتيل، وانا، وبريد المغرب.

وفيما يخص التجارة الداخلية، الذي تمثل قيمتها المضافة حوالي 25% من إجمالي القيمة المضافة للخدمات التسويقية، فإنها سترتفع بوتيرة مدعمة، نتيجة ارتفاع الدخل بفعل النتائج الاستثنائية للموسم الفلاحي 2008-2009. وبالنسبة للخدمات غير التسويقية (خدمات الإدارات العمومية)، فإنها ستواصل دعم نشاط القطاع الثالثي، نتيجة التعديلات المهمة التي عرفتها أجور القطاع العمومي.

المبيان رقم 4

سيواصل القطاع الثالثي، رغم تباطؤه، دعمه لنمو الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2009، معوضا بذلك انخفاض أنشطة القطاع الثانوي

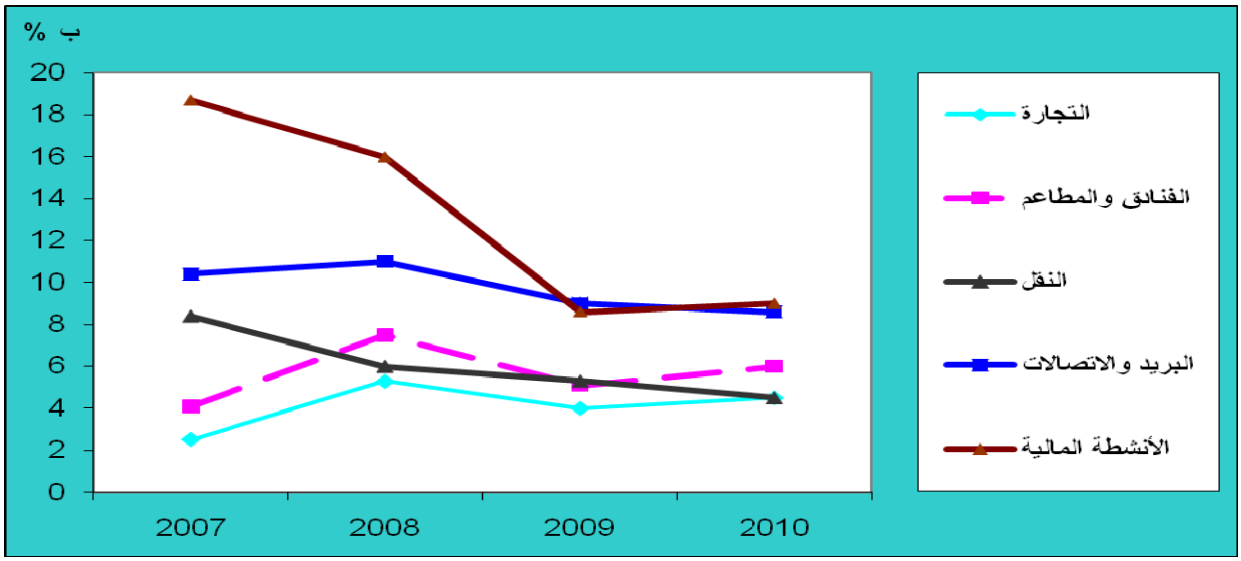

2-2-القطاع الأولي

تمت مراجعة وتيرة نمو القطاع الأولي نحو الارتفاع لتصل إلى 25,2% عوض 22,3% المتوقعة خلال شهر يناير الماضي على أساس سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب بلغ 70 مليون قنطار، ويعزى ذلك إلى النتائج الجيدة للموسم الفلاحي 2008-2009،. وقد بلغ إنتاج الحبوب، باعتباره مؤشرا رئيسيا لهذا القطاع، حوالي 102 مليون قنطار، وهو أعلى مستوى وصل إليه، عوض 50 مليون قنطار سجلت خلال الموسم الفلاحي 2007-2008. وستستفيد المكونات الأخرى لإنتاج القطاع الأولي، خاصة تربية الماشية والزراعات الأخرى، من الظروف المناخية الجيدة التي ميزت هذه السنة، باستثناء أنشطة الصيد البحري التي يتوقع أن يعرف إنتاجها انخفاضا طفيفا سنة 2009.

وبالإضافة إلى ذلك، سيعرف القطاع الفلاحي المغربي انطلاق تنمية شاملة لجميع هياكله، في إطار مخطط "المغرب الأخضر" وذلك لعصرنة الفلاحة المغربية ولانجاز تنمية مندمجة للعالم القروي. وقد تم تقسيم هذا المخطط التنموي إلى 16 مخططا جهويا، بهدف تحسين انفتاح الفلاحة على الاستثمارات القطاع الخاص، مع مراعاة خصوصيات الإنتاج الفلاحي لكل جهة. وهكذا، سيستفيد الإنتاج الفلاحي خلال هذه السنة من انطلاق أولى

مشاريع هذه المخططات، مما سيعزز من وتيرة نمو القطاع الأولي، مع الحد تدريجيا من تدبدبها.

2-3- تطور مكونات الناتج الداخلي الإجمالي

إن نمو الاقتصاد الوطني المقدر ب 5,3% خلال سنة 2009 يرتكز على استمرار ديناميكية الاستثمار الخام، الذي سيرتفع حجمه ب 6,4%، نتيجة زيادة قيمة الاستثمار العمومي الإجمالي ب 24,4%. وسيعوض تحسن الاستثمار العمومي التراجع المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتباطؤ في الاستثمار الوطني الخاص سنة 2009. وسيساهم الاستثمار الخام ب 2,1 نقطة في الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي عوض 3,7 نقطة سنة 2008.

وسيرتفع حجم الاستهلاك النهائي الوطني، كذلك، ب 5,8% خلال هذه السنة عوض 8,3% سنة 2008، نتيجة نمو استهلاك الأسر المقيمة ب 5,3%، نتيجة تحسن المداخيل الواردة من القطاع الفلاحي وإلى زيادة الاستهلاك العمومي ب 8%، ارتباطا بارتفاع النفقات العمومية للسلع والخدمات ب 15,7% حسب القانون المالي لسنة 2009. وبناءا على هذه التطورات، سيعرف حجم الطلب الداخلي (الاستهلاك والاستثمار) تباطؤا طفيفا، أي بنمو يصل إلى 5,9% عوض 10% سنة 2008. وبذلك ستنتقل مساهمته في النمو من 10,9 نقطة سنة 2008 إلى 6,7 سنة 2009.

ومن جهته، سيسجل الطلب الخارجي، تراجعا في مساهمته السالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2009، لتصل إلى 1,5- نقطة مقابل 5,3- نقطة سنة 2008. ويعزى هذا التحسن إلى الانخفاض الأول من نوعه للواردات من السلع والخدمات، رغم تزامنه بتراجع الصادرات.

3- الآفاق الاقتصادية الوطنية خلال سنة 2010

من المرتقب أن يعرف الاقتصاد الوطني خلال سنة 2010، في ظل إكراهات المحيط الاقتصادي العالمي، تباطؤا بعد سنتين متتاليين سجل خلالهما معدلات نمو تجاوزت 5%. ويمكن تفسير هذا المنحى التنازلي بعاملين اثنين: يتعلق الأمر من جهة بالتراجع المرتقب للقيمة المضافة للقطاع الأولي بالمقارنة مع الارتفاع المسجل خلال سنة 2009. ومن جهة أخرى، توقع نموا متواضعا للقطاع الثانوي (المعادن والطاقة والصناعات والبناء والأشغال العمومية) الذي سيواصل تأثره بالنمو الطفيف للطلب العالمي الموجه نحو المغرب خلال سنة 2010.

3-1- الفرضيات المعتمدة في التوقعات

ترتكز توقعات النمو الاقتصادي الوطني لسنة 2010 على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالموسم الفلاحي والمالية العمومية وبرامج الاستراتيجيات القطاعية والتدابير المتخذة في إطار مخطط محاربة الأزمة الاقتصادية العالمية، التي تهدف إلى التخفيف من تأثير انخفاض الطلب الخارجي على بعض الأنشطة التصديرية.

- **الموسم الفلاحي 2009-2010:** تعتمد هذه الفرضية على تحقيق إنتاج من الحبوب يناهز 60 مليون قنطار وعلى تعزيز إنتاج باقي الزراعات وتربية الماشية، مستفيدة من انطلاق المشاريع الأولى لمخطط " المغرب الأخضر". كما تعتمد هذه الفرضية على النهوض بأنشطة الصيد البحري، مدعمة بمشاريع استراتيجية "إبحار" التي تهدف إلى عصرنة هذا القطاع.

- **المالية العمومية:** كل المقتضيات الجبائية وتلك المتعلقة بالأجور، المصادق عليها في الحوار الاجتماعي، تم اعتمادها في إعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2010، خاصة الشطر الثاني من الزيادة في أجور الوظيفة العمومية، ابتداء من يوليوز 2009. أما بالنسبة للتدابير الأخرى، تعتمد التوقعات على فرضية

استمرار نهج السياسة المالية المعمول بها خلال سنة 2009، خاصة نفقات التسيير ونفقات دعم الأسعار ونفقات الاستثمار.

- **العوامل الخارجية:** سيسجل الطلب العالمي الموجه نحو المغرب زيادة طفيفة بحوالي 2% سنة 2010، بعد أن انخفض ب 7% سنة 2009. وسينتقل متوسط سعر البترول الخام من 52 دولارا للبرميل سنة 2009 إلى 62,5 دولارا للبرميل سنة 2010، عوض 97 دولار التي سجلت خلال سنة 2008. وستفرز أسواق صرف العملات تراجعا طفيفا لليورو مقابل الدولار، حيث ستنتقل قيمته من 1,5 سنة 2008 إلى 1,26 سنتي 2009 و2010. وستستقر تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، بعد انخفاض يقدر بنسبة 15% سنة 2009.

ومن المتوقع، كذلك، أن تعرف مداخيل السياحة الدولية استقرارا، بعد انخفاض سنة 2009 والمقدر ب 18%. وبخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنها ستسجل منحا تصاعديا بداية من سنة 2010 وذلك بوتيرة 7%، نتيجة الانفتاح المتزايد للقطاعات الاقتصادية الرئيسية على الاستثمار الخاص، وذلك في إطار الاستراتيجيات القطاعية، خاصة في القطاع الفلاحي وفي الصناعات التحويلية، والبناء والأشغال العمومية.

3-2-النمو الاقتصادي خلال سنة 2010

من المتوقع أن يسجل الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا طفيفا بحوالي 2,4% عوض 5,3% المقدرة سنة 2009 و5,6% المسجلة سنة 2008. وستعرف الأنشطة غير الفلاحية، رغم ذلك، تحسنا في نموها ب 3,9% عوض 2,3% سنة 2009. ويعزى تراجع وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى انخفاض القيمة المضافة للقطاع الأولي ب 5%، وذلك أخذا بعين الاعتبار لفرضية سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب.

المبيان رقم 5

تباطؤ نمو الاقتصاد الوطني خلال سنة 2010، بعد سنتين متتاليتين من النمو المضطرد خلال 2008 و2009

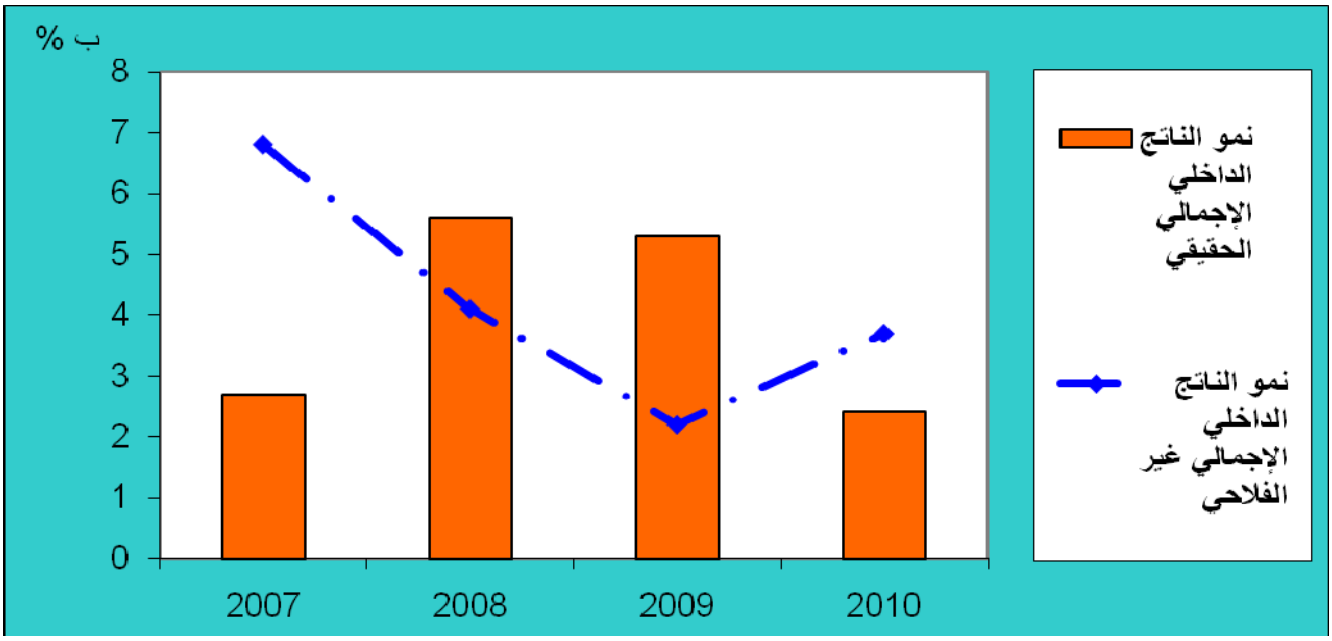

3-2-1-القطاعات غير الفلاحية : الأنشطة الثانوية والثالثة

يعزى تحسن القيمة المضافة للقطاعات غير الفلاحية خلال سنة 2010 إلى بداية الانتعاش نشاط القطاعات الثانوي والثالثي، بفعل مرونة وقوة الطلب الداخلي، خاصة الاستثمار العمومي واستهلاك الإدارات العمومية، وكذا إلى الانتعاش المحتمل للصادرات. ويمكن تفسير الديناميكية المتوقعة لهذه الأنشطة، كذلك، بأهمية الاستراتيجيات القطاعية على الإنتاج، بالإضافة إلى التدابير المتخذة من قبل السلطات العمومية لمساعدة القطاعات المتضررة من الأزمة الاقتصادية لإعادة النهوض بديناميكيتها.

- **القطاع الثانوي**

سيعرف القطاع الثانوي المكون من أنشطة المعادن والطاقة والصناعات التحويلية والبناء والأشغال العمومية، زيادة بحوالي 3% سنة 2010، عوض انخفاض قدر ب 1,2% خلال سنة 2009. وسيتعزز انتعاش الأنشطة الثانوية بتدابير السياسة الاقتصادية لفائدة القطاع الصناعي، خاصة عبر الميثاق الوطني للإنعاش الصناعي الذي يهدف إلى خلق

أقطاب للمنافسة الجهوية من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية. كما سيتعزز بسلسلة من التدابير المتخذة من قبل الدولة في قطاع الطاقة من أجل تأمين توفر الطاقة بأسعار مناسبة.

ومن جهته، سيعرف نمو المعادن خلال سنة 2010، ارتفاعا طفيفا، نتيجة انتعاش الطلب الموجه نحو المغرب وارتفاع إنتاج الفوسفاط ومشتقاته بعد استئناف العمل في اثنين من المصانع التي عرفت توقفا مؤقتا (الجرف الأصفر وأسفي).

ومن ناحية أخرى، سيستأنف قطاع البناء سنة 2010 ديناميكيته، نتيجة الإجراءات الجديدة المتخذة لمواجهة أثار الأزمة الاقتصادية العالمية. ويتعلق الأمر باتفاقيتين تهدف إلى التقليص من عجز في ميدان السكن والنهوض بالعرض، خاصة لفائدة الطبقة الوسطى.

- وتتوقع الاتفاقية الأولى تعبئة العقار العمومي لتتمكن من إنجاز 200.000 مسكن، حيث سيوجه ثلثها إلى المساكن ذات التكلفة المنخفضة (140.000 درهما)، فيما توزع البقية، بالتساوي بين السكن الاجتماعي والسكن الموجه للطبقة المتوسطة.

- وتتعلق الاتفاقية الثانية بصندوق ضمان السكن بميزانية قدرت بمليار درهم، وسيتم توسيع نطاقه لتستفيد منه الطبقة المتوسطة، ومأجورين القطاع الخاص.

وموازاة مع ذلك، سيواصل قطاع الأشغال العمومية تطوره التصاعدي، ارتباطا بتوسع الاستثمار العمومي. وتجدر الإشارة، في هذا السياق، أن جميع مشاريع البنية التحتية الكبرى، في طور الانجاز، لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية، خاصة الطرق السيارة مراكش-أكادير وفاس-وجدة وميناء طنجة المتوسطي والسدود.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم انطلاق مشاريع كبرى جديدة خلال سنة 2010. ويتعلق الأمر، خاصة، بمشروع القطار السريع الرابط بين طنجة والدار البيضاء وبالطريق السيار الدار البيضاء-بني ملال.

- **القطاع الثالثي**

سيعرف القطاع الثالثي والمتكون من الخدمات التسويقية وغير التسويقية، ارتفاعا في قيمته المضافة بنسبة 4,3% عوض 4,2% سنة 2009. وتعزى هذه الزيادة إلى ديناميكية بعض الخدمات التسويقية، خاصة التجارة الداخلية التي ستستفيد من إجراءات مخطط رواج وتعزيز أنشطة قطاع الاتصالات، وانتعاش أنشطة قطاع النقل وتحسن الأنشطة المالية.

وسيتمكن النشاط السياحي الذي تضرر بشكل مباشر بالأزمة الاقتصادية العالمية، من تجاوز آثارها خلال سنة 2010، عبر مواصلة مجهودات الابتكار والتنويع في المنتوج السياحي. وهكذا، بالإضافة إلى مخطط محاربة الأزمة خلال سنة 2009، الذي حدد تدابير استثنائية تهدف إلى تعقب أثارها، نفذت الحكومة عددا من التدابير المتعلقة بإنعاش السياحة والنقل الجوي. وتشمل هذه التدابير المتخذة تشجيع السياحة الداخلية، من خلال توسيع نطاق برنامج "كنوز بلادي" على مدار السنة، إضافة إلى توسيع الربط الجوي بين مدن المملكة. وسيمكن ذلك من تقوية نمو النقل الجوي الداخلي وتطوير المنتجعات السياحية الصاعدة.

3-2-2-القطاع الأولي

اعتمادا على فرضية سيناريو متوسط للإنتاج الفلاحي، ستعرف القيمة المضافة للقطاع الأولي انخفاضا بحوالي 5%، عوض الارتفاع المهم الذي قدر ب 25,2% سنة 2009. وتجدر الإشارة إلى أن الموسم الفلاحي 2008-2009 قد تميز بتسجيل إنتاج قياسي للحبوب، بلغ 102 مليون قنطار، عوض 50 مليون قنطار خلال الموسم السابق.

وإضافة إلى ذلك، تم تقسيم الإستراتيجية الجديدة للتنمية الفلاحية "مخطط المغرب الأخضر" إلى 16 مخطط فلاحيا جهويا، ترتكز على خصوصيات كل منطقة ونماذجها التنموية. وسيمكن ذلك من تحسين إنتاجية القطاع ونموه، خاصة بالنسبة للمكونات الأخرى للإنتاج الفلاحي.

وبدوره، سيستفيد قطاع صيد البحري من مخطط "إبحار" الذي يهدف إلى استغلال أفضل للمنتجات السمكية وتحسين البنية التحتية لهذا القطاع، حتى يتمكن من المساهمة بفعالية في النمو الاقتصادي الوطني.

3-3- مكونات الناتج الداخلي الإجمالي

رغم تباطؤ معدل نموه، سيستمر الطلب الداخلي في دعم النشاط الاقتصادي الوطني سنة 2010. وسيتعزز هذا الطلب بتقوية الاستثمار الخام والاستهلاك الوطني النهائي. وهكذا، سيرتفع حجم الطلب الداخلي بنسبة3,1% عوض 5,9% سنة 2009 و10% سنة 2007، حيث سيساهم في النمو الاقتصادي الوطني ب 3,4 نقطة عوض 6,7 نقطة سنة 2009.

- **الاستثمار**

من المتوقع أن يستفيد الاستثمار الخام سنة 2010 من ثلاثة عوامل هامة ويتعلق الأمر ب:

- تقوية الاستثمارات العمومية، خاصة استثمارات المقاولات العمومية والإدارات والجماعات المحلية؛
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ستعرف خلال سنة 2010 انتعاشا بعد التراجع الذي عرفته خلال سنتي 2008 و2009؛
- التحسن التدريجي للاستثمار الوطني الخاص، ارتباطا بتنفيذ مشاريع استراتيجيات التنمية القطاعية.

وعلى هذه الأسس، سيواصل التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ارتفاعه، تقريبا بنفس وتيرة نمو سنة 2009، أي ب 6,3% بالحجم. وأخذا بعين الاعتبار لتغير المخزونات، سيعرف معدل الاستثمار تحسنا طفيفا، ليصل إلى 35,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 35,2% سنة 2009. وستبلغ مساهمة التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في النمو 1,2 نقطة سنة 2010 عوض 2,2 نقطة سنة 2009.

- **الاستهلاك الوطني النهائي**

سيرتفع حجم الاستهلاك الوطني النهائي خلال سنة 2010، ب 2,9% عوض 5,8% سنة 2009. ويعزى هذا التباطؤ إلى التراجع المتوقع لوتيرة نمو الاستهلاك العمومي ب 4,8% عوض 8% سنة 2009، وإلى الزيادة الطفيفة لاستهلاك الأسر، المتوقعة في حدود 2,4% عوض 5,2% سنة 2009. ومن المرتقب أن تعرف النفقات العمومية ترشيدا، نظرا للنمو الطفيف لمداخيل الميزانية العمومية المتوقعة سنة 2010.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستهلاك الفردي، الذي يعبر عن الزيادة في القدرة الشرائية، سيرتفع فقط ب 1% سنة 2010 عوض 3,1% سنتي 2009 و2008، نتيجة تراجع الاستهلاك الذاتي للأسر، خاصة من المنتجات الفلاحية. وستنتقل مساهمة الاستهلاك النهائي الوطني في النمو من 4,5 نقطة سنة 2009 إلى 2,3 نقطة سنة 2010.

- **التجارة الخارجية**

ستتأثر التجارة الخارجية للمغرب سنة 2010 باستقرار التجارة العالمية، بعد انخفاضها سنة 2009 بنسبة 11%. في هذا السياق، من المتوقع أن تعرف واردات أهم الدول المتقدمة ارتفاعا طفيفا، مما يؤدي إلى زيادة طفيفة للطلب العالمي الموجه نحو المغرب، بوتيرة معتدلة بحوالي 2% سنة 2010، عوض انخفاض حاد قدر 7% سنة 2009. وبالتالي، ستسجل الصادرات من السلع والخدمات زيادة بالحجم ب 3,3% بعد الانخفاض المقدر ب 6,1% سنة 2009، في حين ستعرف الواردات زيادة ب 4,9% مقابل انخفاض ب 1,5% سنة 2009.

وأخذا بعين الاعتبار لهذه التطورات ولمنحى أسعار الواردات والصادرات، سيتفاقم عجز الموارد خلال سنة 2010، الذي يعبر عن رصيد المبادلات من السلع والخدمات، ليصل إلى 12,6% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 12,1% سنة 2009.

وستواصل التجارة الخارجية (صافي الصادرات) مساهمتها السلبية في النمو الاقتصادي سنة 2010 بحوالي 1- عوض 1,5- نقطة سنة 2009. ولتصحيح وضعية مؤشرات التجارة الخارجية، أطلقت الحكومة في الآونة الأخيرة مخططا لتنمية وإنعاش الصادرات المغربية "مخطط تصدير" الذي يعتبر كتدبير موازي لاستراتيجيات التنمية القطاعية في طور الانجاز.

ويهدف هذا المخطط إلى تنمية صادرات القطاعات التالية: صناعة السيارات والصناعات الغذائية والمنتجات البحرية والكهرباء والالكترونيات والنسيج والجلد والتكنولوجيات المعلوماتية والاتصالات. وسيمكن تشجيع الصادرات من انتعاش مبيعات المغرب داخل الأسواق العالمية، معززا بالمنحى التصاعدي للطلب العالمي سنة 2010، وبالتحكم في ارتفاع الأسعار في حدود 2%.

3-4-الدخل الوطني وحساب الادخار-الاستثمار

سيعرف الدخل الوطني الإجمالي المتاح، المكون من الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية وصافي المداخيل الواردة من باقي العالم، تباطؤا في وتيرة نموه، حيث ستبلغ 4,2% سنة 2010 عوض 5,8% سنة 2009 و10,9% سنة 2008. ويمكن تفسير تراجع الدخل الوطني،أساسا، بانخفاض صافي المداخيل الواردة من باقي العالم ب 20,1% سنة 2009 واستقراره خلال سنة 2010، وكذلك بانخفاض وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي الذي ستنتقل من 7,9% سنة 2009 إلى 4,4% سنة 2010.

ومن جهته، سيعرف الاستهلاك الوطني النهائي ارتفاعا ب 4,4% سنة 2010، أي بنفس وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي. وبالتالي، سيستقر الادخار الداخلي في معدل 23,5%من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنتي 2009 و2010. بالإضافة إلى ذلك، سيمثل صافي المداخيل الواردة من باقي العالم 5,8% سنة 2010 عوض 6% سنة 2009 وبالتالي، سيبقى معدل الادخار الوطني دون تغيير تقريبا خلال سنتي 2009 و2010، أي في المتوسط 29,5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وأخذا بعين الاعتبار لمعدل الاستثمار الذي سيصل إلى 35,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010، سيسجل حساب الادخار-الاستثمار أكبر عجز في التمويل منذ عقد من الزمن، يمثل 6,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 5,7% المقدر خلال سنة 2009.

المبيان رقم 6

سيؤدي تفاقم عجز المبادلات الخارجية إلى انخفاض نمو الأنشطة غير الفلاحية سنتي 2009 و2010

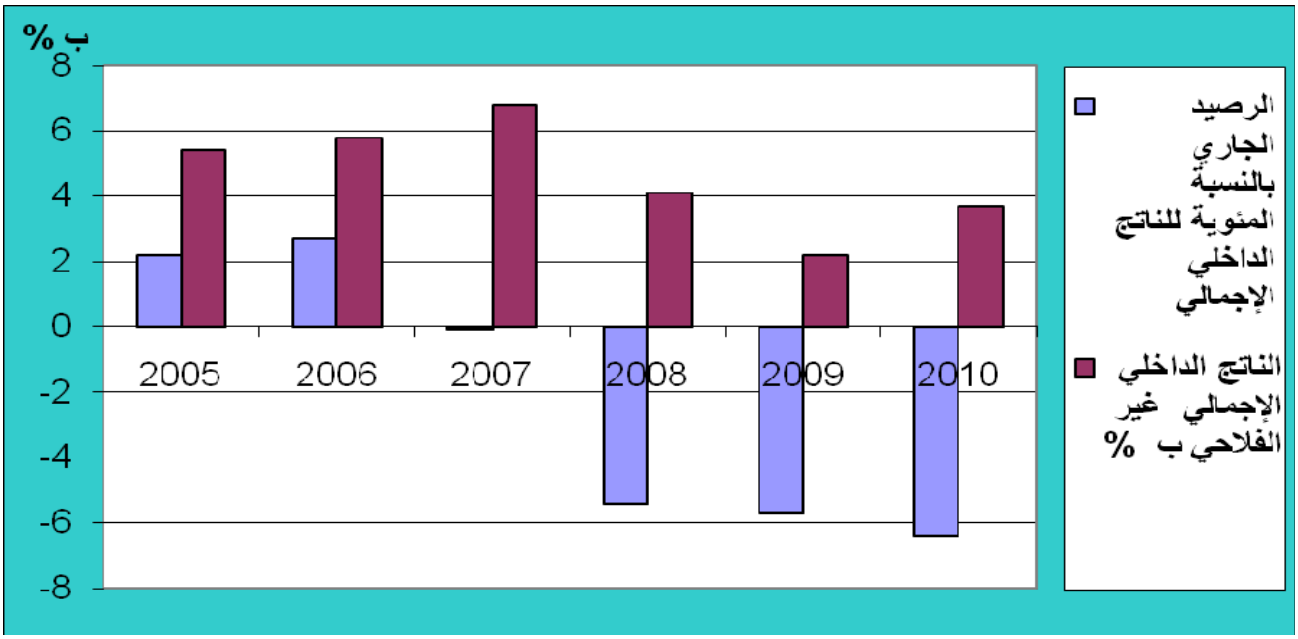

4- توزيع القيمة المضافة والدخل حسب المتعاملين الاقتصاديين

تقدم الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2010، لأول مرة، كيفية توزيع المجاميع الرئيسية للحاسابات الوطنية حسب المتعاملين الاقتصاديين، خاصة القيمة المضافة والدخل الوطني وتأثيرهما على توزيع الادخار الوطني والاستثمار الخام. وتمكن هذه المقاربة من الانتقال من تحليل ماكرو اقتصادي شمولي إلى تحليل جزئي للاقتصاد من خلال توقعات الناتج الداخلي الإجمالي. كما تتيح هذه المقاربة تحديد مساهمة كل القطاعات المؤسساتية (الأسر،المقاولات والدولة، وباقي العالم)، في مجهود خلق الثروة الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أن القيمة المضافة للمقاولات هي الفرق بين الإنتاج والاستهلاك الوسيط المستعمل. وعلى مستوى اقتصاد بلد ما، فإن القيمة المضافة تعني مجموع القيم المضافة للقطاعات التي تكونه.

وهكذا، يتضح من خلال التوقعات حسب الوحدات المؤسساتية خلال سنتي 2009 و2010، أن نشاط المقاولات سيستمر في التحسن سنة بعد أخرى، حيث ستنتقل قيمتها المضافة بالأسعار الجارية من 43% سنة 1998 إلى 47,4% سنة 2009 ثم إلى 48,7% سنة 2010.

وفيما يتعلق بالأسر(بمن فيهم المقاولين الفرديين)، ستسجل حصتهم من القيمة المضافة الإجمالية منحا تنازليا لتنتقل من 41,7% سنة 1998 إلى 36% سنة 2009 ثم إلى 35,1% سنة 2010. بالاظافة إلى ذلك، ستستقر حصة القيمة المضافة للإدارات العمومية في 17,3% كمتوسط خلال سنتي 2008 و2009، وفي 16% سنة 2010، بعدما سجلت منحا تصاعديا خلال الفترة 1998-2005.

ويفرز التطور المتباين لحصة الأسر وحصة المقاولات، ارتفاعا كبيرا لوتيرة نمو القيمة المضافة للمقاولات، بالمقارنة مع الزيادة التي تعرفها القيمة المضافة للأسر، نتيجة العصرنة التدريجية لهياكل الاقتصاد الوطني خلال العقد الأخير، والتوسع الذي يعرفه القطاع المنظم على حساب القطاع غير المنظم.

المبيان رقم 7

تعزيز حصة المقاولات في القيمة المضافة الإجمالية خلال العقد الأخير، على حساب تراجع حصة الأسر (بمن فيهم المقاولين الفرديين)

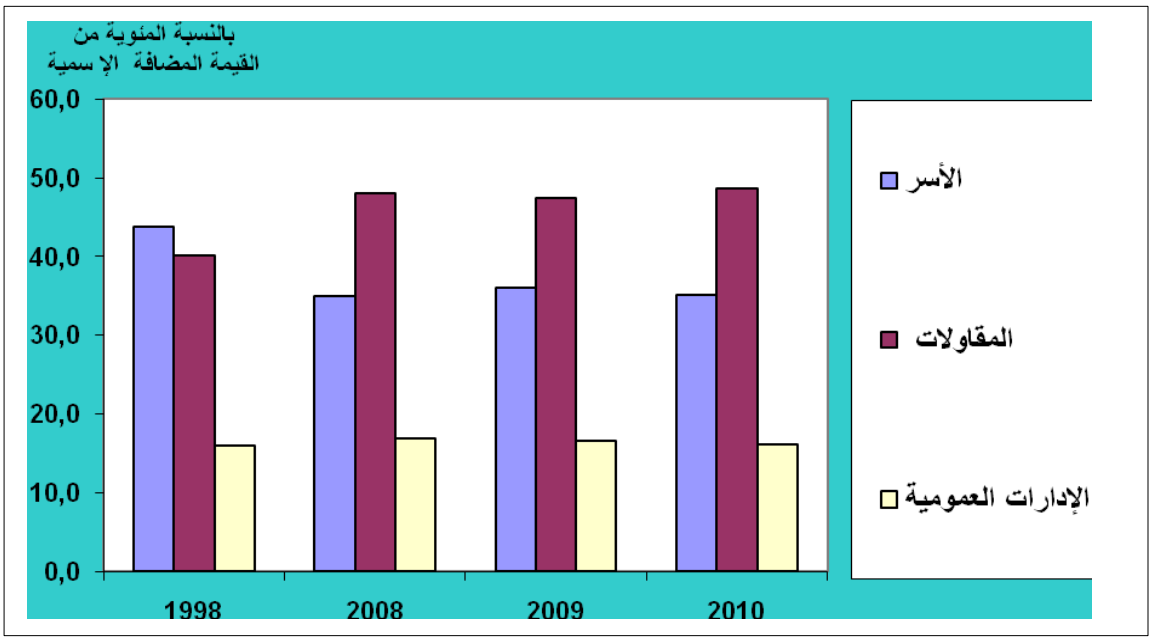

وعلى مستوى المداخيل، تحتكر الأسر حصة كبيرة من الدخل الوطني الإجمالي المتاح، غير أن هذه الحصة عرفت منحا تنازليا منذ سنة 1998، منتقلة من 68,1% إلى 65,4% سنة 2006 ثم إلى 64% سنتي 2009 و2010.

ويفسر هذا المنحى التنازلي لحصة الأسر في الدخل بالتحسن التدريجي لحصة المقاولات التي ستصل إلى حوالي 16% سنتي 2009 و2010 مقابل 13,1% سنة 1998، وكذلك لحصة الإدارات العمومية التي ستحافظ على نسبة 20% من مجموع الدخل الوطني.

المبيان رقم 8

توزيع الدخل الوطني الإجمالي المتاح حسب القطاعات المؤسساتية

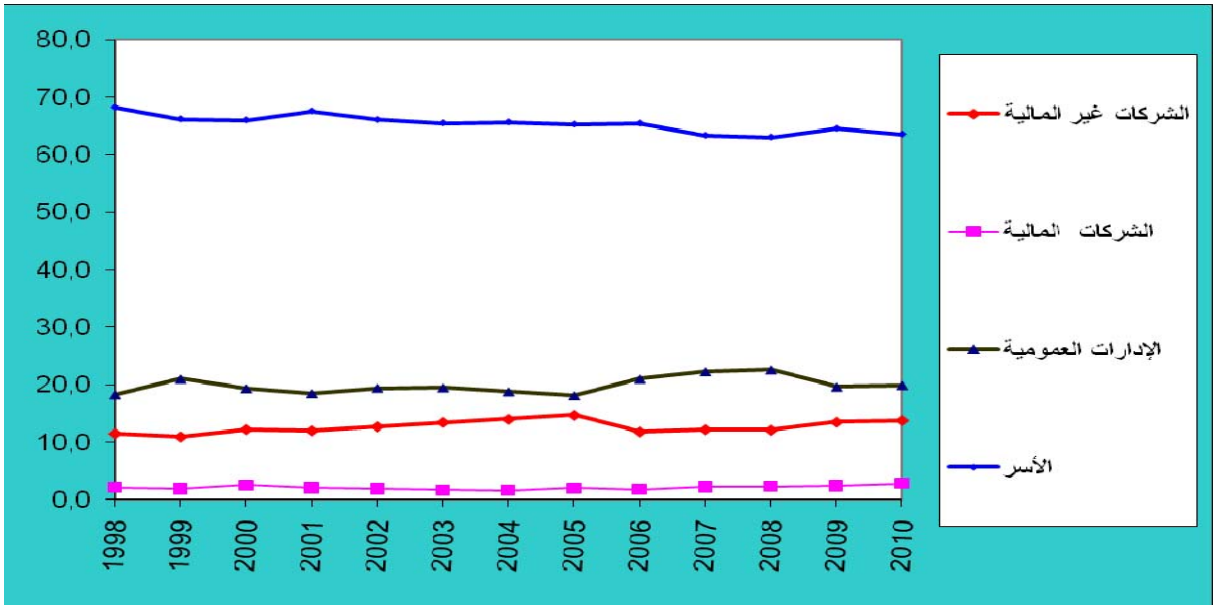

وستعرف حصة المقاولات غير المالية في مجاميع الادخار الوطني والاستثمار الخام نسبا كبيرة ، حيث ستصل على التوالي إلى 42% وإلى 57% كمتوسط خلال الفترة 2009-2010. وتحتل الأسر المرتبة الثانية، لتمثل حصتها على التوالي 42% من الادخار الوطني و29% من الاستثمار الخام. وتأتي الإدارات العمومية في المرتبة الثالثة بحصة متوقعة في حدود 14% سواء بالنسبة للاستثمار والادخار. وبخصوص المقاولات المالية، يتوقع أن تصل حصتها من الادخار الوطني إلى 7% ، في حين أن استثماراتها تبقى ضعيفة.

5- سوق الشغل

تقدم الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2010، تحليلا للتطور المتوقع لسوق الشغل، ارتباطا مع توقعات الناتج الداخلي الإجمالي لسنتي 2009 و2010. وتجدر الإشارة، إلى أن أنشطة الشغل تحسنت خلال العقد الماضي، حيث وصلت فرص الشغل المحدثة إلى 133 ألف سنة 2008 عوض 128 ألف سنة 2007، الشيء الذي يترجم بانخفاض معدل البطالة من 13,9% سنة 1999 إلى 9,8 % سنة 2007 و9,6% سنة 2008.

وتعزى هذه النتيجة، أساسا إلى تسارع وتيرة النمو الاقتصادي الوطني، خاصة نمو الأنشطة غير الفلاحية التي ارتفعت إلى ما يقارب 5 % في المتوسط السنوي خلال الفترة 2000-2008 ، مقابل 3 % خلال سنوات التسعينات. وقد تميزت هذه الفترة، كذلك، بتتابع المواسم الفلاحية الجيدة، مما أدى إلى تقوية خلق فرص الشغل في القطاع الفلاحي وفي الوسط القروي بشكل عام.

ومع ذلك سيؤدي التباطؤ المتوقع لنمو القطاعات الثانوية والثالثية خلال سنتي 2009 و2010 ، إلى تغيير المنحى التنازلي لمعدل للبطالة، نتيجة التراجع المرتقب لخلق فرص الشغل، والتي ستصل حسب هذه الميزانية الاقتصادية الاستشرافية، إلى 99 ألف سنة 2009 و65 ألفا سنة 2010 عوض 133 ألف سنة 2008. وعلى أساس فرضية تحسن معدل النشاط الإجمالي ب 0.5 نقطة، سيصل معدل البطالة إلى 10.2 % سنة 2009 و 10.5 % خلال سنة 2010.

المبيان رقم 9

أدى تحسن وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية، خاصة خلال الفترة 2003-2007 ، إلى تباطؤ في معدل البطالة.

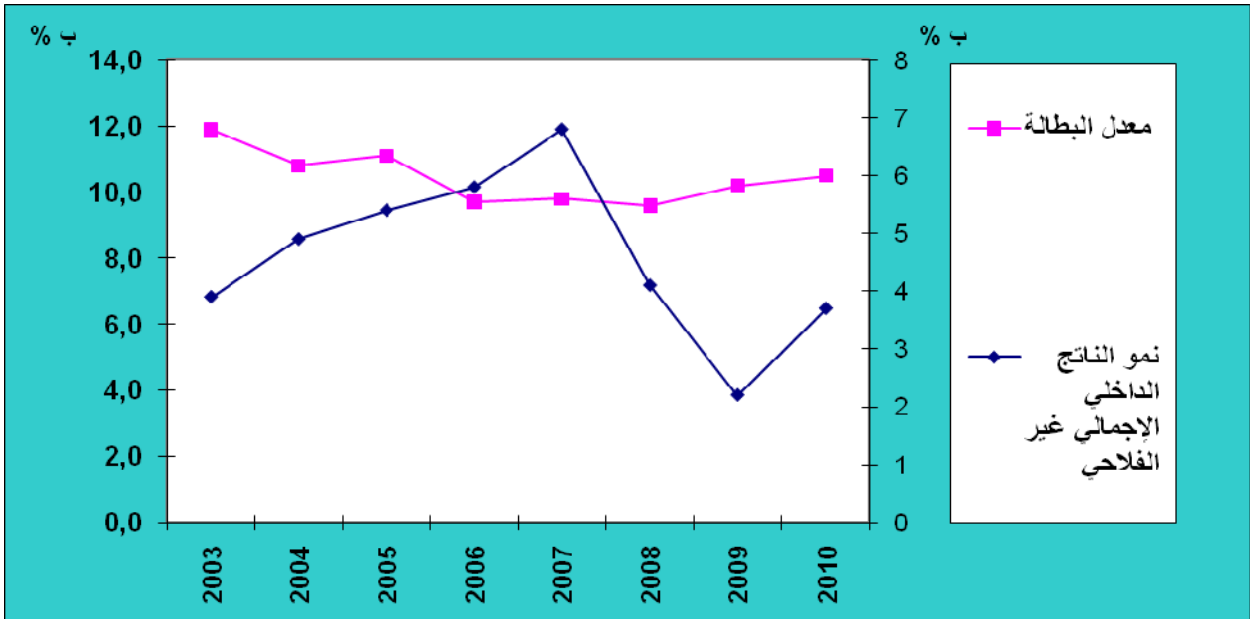

وإجمالا، تمكن الآفاق الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2010 من استخلاص العبر التالية:

1- انعكس الركود الاقتصادي العالمي على الاقتصاد الوطني عبر ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى وتهم الآثار التي نتجت عن التحول في منحى بعض المؤشرات الماكرو اقتصادية انطلاقا من سنة 2007 وبداية 2008. ويعتبر تفاقم عجز الحساب الجاري الخارجي سنة 2008، بعد تسجيل فائض سنوي خلال فترة 2001-2006، من أولى الآثار الناتجة عن تأثير انخفاض الطلب العالمي الموجه نحو المغرب، دون التأثير على إنتاج القطاعات ووتيرة نمو الاقتصاد الوطني.

- المرحلة الثانية، التي تغطي الفترة الممتدة من النصف الثاني لسنة 2008 وبداية 2009، تميزت بتفاقم العجز الخارجي، مصحوبا بانخفاض إنتاج بعض الأنشطة الموجهة نحو الأسواق العالمية ، مما أدى إلى تباطؤ الأنشطة غير الفلاحية.

- المرحلة الثالثة، التي يتوقع أن يتوسع فيها آثار الركود الاقتصادي العالمي ليشمل الميدان الاجتماعي، ابتداء من النصف الثاني من سنة 2009، حيث ستتميز هذه المرحلة بانخفاض ملحوظ للإنتاج وارتفاع لمعدل البطالة الذي سينتقل من 9,6% سنة 2008 إلى 10,2% سنة 2009 ثم إلى 10,5% سنة 2010، مما سيؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأسر، إذ أن نمو الاستهلاك الفردي لن يتجاوز 1,2% خلال سنة 2010 عوض 4% سنة 2009 و8,2% سنة 2008.

2- ستتميز سنة 2009 بانخفاض في أسعار الواردات ب 10,8%، لكنها ستعرف ارتفاعا خلال سنة 2010 ب 2,6%، نتيجة الارتفاع المنتظر لأسعار النفط والمواد الأولية الأخرى، الذي سيرافق الانتعاش المرتقب للاقتصاد العالمي خلال سنة 2010.

3- سيتعزز الطلب الداخلي، رغم تباطؤه المتوقع، من توسع الاستثمارات العمومية والتي من شأنها تعويض تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4- سيفرز الحساب الجاري لميزان الأداءات عجزا متفاقما، الشيء الذي يقتضي من السلطات المالية والنقدية طرح إشكالية ملاءة المالية الخارجية، وبالتالي تمويل الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

وفي ختام هذه التوقعات، ستقدم الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2010 ، التي ستصدر في شهر يناير المقبل، آفاقا جديدة للاقتصاد الوطني. وذلك أخذا بعين الاعتبار لمختلف المقتضيات التي سيعتمد عليها القانون المالي لسنة 2010 ، وبعد المصادقة عليه من طرف البرلمان.

الملحقات

المحيط الدولي

النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الكبرى ب %

الدول أو مجموعة الدول	2007	2008	2009*	2010**
العالم.....	**5,2**	**3,2**	**-1,3**	**1,9**
الاقتصاديات المتقدمة.....	**2,7**	**0,9**	**-3,8**	**0,0**
- الولايات المتحدة الأمريكية.....	2,0	1,1	-2,8	0,0
- منطقة الأورو.....	2,7	0,9	-4,2	-0,4
- اليابان.....	2,4	-0,6	-6,2	0,5
الدول النامية.....	**8,3**	**6,1**	**1,6**	**4,0**
- آسيا.....	10,6	7,7	4,8	6,1
منها : الصين الشعبية.....	13,0	9,0	6,5	7,5
- إفريقيا.....	6,2	5,2	2,0	3,9
- أمريكا اللاتينية.....	5,7	4,2	-1,5	1,6

المصدر: الآفاق الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2009

* : تقديرات و** : توقعات

تطور الأسعار والتجارة العالمية بالحجم ب %

البنود	2007	2008	2009*	2010**
1- الأسعار عند الاستهلاك				
- الاقتصاديات المتقدمة.....	2,2	3,4	-0,2	0,3
- الدول النامية	6,4	9,3	5,7	4,7
2- التجارة العالمية بالحجم.....	**7,2**	**3,3**	**-11**	**0,6**
3- سعر البترول (المتوسط بالدولار الأمريكي)				
- حسب صندوق النقد الدولي.....	71,0	97,0	52,0	62,5
4- قيمة اليورو مقابل الدولار.....	**1,4**	**1,5**	**1,26**	**1,26**

المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2009 ، للجنة الأوربية، لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وللبنك الدولي، الصادرة خلال مايو ويونيو 2009 * : تقديرات و** : توقعات

الاقتصاد الوطني

تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم، أسعار السنة الماضية

(التغير ب%)

التغير (بالنسبة المئوية)	2007	2008	2009*	2010**
القيمة المضافة للقطاع الأولي.....	-20,0	16,6	25, 2	-5,0
القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي.....	6,2	3,9	2,3	3,9
• القطاع الثانوي.....	6,6	3,6	-1,2	3,0
• القطاع الثالثي.....	6,1	4,1	4,2	4,3
• مجموع القيمة المضافة.....	**1,8**	**5,7**	**5,7**	**2,4**
• صافي الحقوق والرسوم	**10,6**	**5,0**	**1,5**	**2,5**
الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم.....	**2,7**	**5,6**	**5,3**	**2,4**
تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي	3,9	5,9	2,5	2,0
الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية.....	616254	688843	743072	775971
تغير ب %	6,7	11,8	7,9	4,4

(*): تقديرات و(**): توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2009

بنية الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي

ب %

القطاعات	2007	2008	2009*	2010**
القطاع الأولي	11,8	13,4	15,7	14,2
القطاع الثانوي	25,3	23,7	25,6	26,4
القطاع الثالثي	62,9	62,9	58,7	59,4
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

(*): تقديرات و(**): توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2009

توازن الناتج الداخلي الإجمالي

(بملايين الدراهم الجارية)

البنود	2007	2008	2009*	2010**
الناتج الداخلي الإجمالي.....	**616254**	**688843**	**743072**	**775971**
	%6,7	%11,8	%7,9	%4,4
الاستهلاك النهائي الوطني:.....	**472242**	**531928**	**568693**	**593553**
	%7,6	%12,6	%6,9	%4,4
-الأسر المقيمة.....	360008	413592	440062	458104
	%8,4	%14,9	%6,4	%4,1
-الإدارات العمومية.....	112234	118336	128631	135449
	%4,8	%5,4	%8,7	%5,3
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	**192573**	**227902**	**244995**	**263737**
	%18,5	%18,3	%7,5	%7,7
تغير المخزونات.....	7614	22328	16439	13210
صادرات السلع والخدمات.....	220302	252804	219276	234773
	%11,6	%14,8	%-13,3	%7,1
واردات السلع والخدمات.....	276477	346119	306330	329302
	%20,7	%25,2	%-11,5	%7,5

(*): تقديرات و(**): توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2009.
- القيمة بملايين الدراهم الجارية . - التغيرات ب %

توازن الناتج الداخلي الإجمالي

(النمو الحقيقي ب %)

البنود	2007	2008	2009*	2010**
الناتج الداخلي الإجمالي.....	**2,7**	**5,6**	**5,3**	**2,4**
الاستهلاك النهائي الوطني:.....	**3,9**	**8,3**	**5,8**	**2,9**
- الأسر المقيمة.....	3,8	9,4	5,2	2,4
- الإدارات العمومية.....	4,3	4,8	8,0	4,8
التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت..	**14,3**	**11,7**	**6,4**	**6,3**
صادرات السلع والخدمات.....	**5,2**	**-1,1**	**-6,1**	**3,3**
واردات السلع والخدمات.....	**15,0**	**10,9**	**-1,5**	**4,9**

(*): تقديرات و(**): توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2009

مساهمة مجاميع الطلب النهائي في النمو الاقتصادي

(بعدد النقط)

البنود	2007	2008	2009*	2010**
-الناتج الداخلي الإجمالي.....	**2,7**	**5,6**	**5,3**	**7,9**
-الاستهلاك النهائي الوطني.....	**3,0**	**6,4**	**4,5**	**2,3**
- استهلاك الأسر المقيمة.....	2,2	5,5	3,1	1,4
- استهلاك الإدارات العمومية.....	0,8	0,9	1,4	0,8
-التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت	**4,0**	**3,7**	**2,1**	**2,1**
-تغير المخزونات.....	**-0,1**	**0,8**	**0,1**	**-0,9**
-التجارة الخارجية للسلع والخدمات..	**-4,2**	**-5,3**	**-1,5**	**-1,0**

(*): تقديرات و(**): توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2009

الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته

(بملايين الدراهم الجارية)

البنود	2007	2008	2009*	2010**
الناتج الداخلي الإجمالي.....	**616254**	**688843**	**743072**	**775971**
الدخل الوطني الإجمالي المتاح.....	**671621**	**744786**	**787782**	**821007**
تغير ب %	7,5	10,9	5,8	4,2
الاستهلاك النهائي الوطني.....	**472242**	**531928**	**568693**	**593553**
الادخار الداخلي.....	**144012**	**156915**	**174379**	**182418**
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)...	23,4	22,8	23,5	23,5
الادخار الوطني.....	**199379**	**212858**	**219089**	**227454**
(بالنسبة المئوية من الداخل الوطني الإجمالي المتاح)	29,7	28,6	27,8	27,7

(*): تقديرات و(**): توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2009

حساب ادخار- استثمار

(النسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

البنود	2007	2008	2009*	2010**
الاستثمار الإجمالي.....	32,5	36,3	35,2	35,7
الدخل الصافي الوارد من باقي العالم	9,0	8,1	6,0	5,8
الادخار الوطني.....	32,4	30,9	29,5	29,3
رصيد التمويل.....	**-0,1**	**-5,4**	**-5,7**	**-6,4**

(*): تقديرات و(**): توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2009

المالية الخارجية

(النسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

البنود	2007	2008	2009*	2010**
العجز في الموارد.....	-9,8	-14,5	-12,1	-12,6
الرصيد الجاري لميزان الأداءات.....	-0,1	-5,4	-5,7	-6,4

(*): تقديرات و(**): توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2009